توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ كانون الأول ٢٠١١ دراسة في تقييم أداء السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة

د. أركان إبراهيم عدوان *

الملخص

في هذه الدراسة تم استعراض السياسية الخارجية المصرية تجاه بعض الأطراف، والقضايا الإقليمية، منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك من أجل تقييم ما إذا كان هناك أي تغيير أو تطور قد طرأ على أداء السياسة الخارجية المصرية، والدور الإقليمي المصري بعد الثورة، أو إنها ما زالت على حالها إبان فترة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، أم تراجعت حتى عن المستوى المذكور، وذلك عن طريق استعراض ملامح وتوجهات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، ومقارنتها بالسياسة الخارجية المصرية في فترة ما بعد الثورة، من أجل ملاحظة ما إذا كان هناك أي تغيير أو تحول حقيقي في توجهات السياسة الخارجية والدور الإقليمي المصري من عدمه.

Abstract;

In this study, we addressed the Egyptian foreign policy toward some of the parties and regional issues, since the January 25 revolution. In order to assess the difference in the Egyptian foreign policy and regional role after the revolution, Or its still same during the pre-revolutionary period, or retract. by reviewing the orientations of Egyptian foreign policy in the era of Mubarak, and comparing the Egyptian foreign policy in the post-revolutionary. In order to note whether there is any change or shift in the Egyptian foreign policy and the regional role or not.

*. العلوم السياسية _ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

E – mail : arkan_adwan@yahoo.com

المقدمة:

عبر مراحل تاريخية مختلفة مثلت جمهورية مصر العربية أكثر الدول فاعليةً وتأثيراً في العالم العربي، بسبب موقعها الجغرافي المتميز، ومساحتها الكبيرة، وعدد سكانها الضخم، والإمكانات العسكرية والاقتصادية الكبيرة التي تمتعت بها في بعض الفترات، فضلاً عن حركتها السياسية الفاعلة تاريخياً في النظامين العربي والإقليمي. إلا أن هذه المكانة أصابها شيء من الركود إن لم نقل التراجع خلال العقود الأخيرة، من جراء ضعف أداء السياسة الخارجية المصرية سواء في علاقاتها السياسية عربياً، إقليمياً وعالمياً، أو مواقفها من الأزمات والقضايا العربية.

ومنذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي استطاعت أن تنهي نظام حكم الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في ١١ فبراير من نفس العام، دخلت الدولة المصرية مرحلة جديدة من تاريخها الحديث، فقد شهدت الدولة المصرية ثورة شعبية كبيرة استهدفت تغيير النظام السياسي القائم، فضلاً عن تغيير نظام القيم ونظام التفكير، والعمل على بناء نظام جديد، وإعادة الهيبة والمكانة للدولة المصرية داخلياً وخارجياً، خاصة بعد أن انهالت العديد من الانتقادات على السياسة الخارجية المصرية، حيث تم شخصنتها على نحو واضح، وبدت بطيئة وأكتنفها الجمود على مدى العقود الثلاث الماضية، وأصابها الوهن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتراجع الدور المصري في العديد من القضايا التي تمس صميم الأمن القومي المصري[١].

وفي هذه الدراسة سيتم إلقاء نظرة على السياسة الخارجية المصرية منذ تنحي الرئيس الأسبق مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١، وعلى الرغم من حالة الغموض وعدم الوضوح، وحالة الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية التي مرت بها البلاد، والتي بدورها تفرض قيوداً على صانع السياسة الخارجية وفعاليتها وتوجهاتها، حيث أن السياسة الخارجية للبلد ما هي إلا ترجمة للواقع الداخلي وطبيعة النظام السياسي القائم فيه.

وفي إطار الحديث عن توجهات السياسة الخارجية بعد ثورة ٢٥ يناير، من الضروري إلقاء نظرة مختصرة على آلية السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك،

ومدى المؤسسية في صنعها، وأهم محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، فضلاً عن توجهات السياسة الخارجية المصرية إقليمياً ودولياً في هذه الفترة.

مشكلة الدراسة:

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تنبأ العديد من الباحثين بأن السياسة الخارجية المصرية، قد أصبحت أكثر تحرراً من قيود البيروقراطية، وتأثير النخب الحاكمة في صناعة القرار، وإن الدولة المصرية أصبحت مؤهلة إلى أن تلعب دوراً إقليماً أكبر، ممكن أن يعيد إلى مصر المكانة الإقليمية المعهودة عنها. وتبعاً لذلك؛ فإن مشكلة الدراسة تكمن في أن السياسة الخارجية المصرية ورغم كل ما يروج لها وبالأخص في الفترة الحالية من انجازات، إلا أنها لم تسجل أي تقدم ملحوظ، ولم تلعب أي دور في الأزمات التي تمر بها المنطقة، بل وأصبح القرار المصري أكثر تأثراً بقرارات دول أخرى، خاصة القرار الخليجي. وعليه؛ تهدف الدراسة إلى محاولة تتبع مسار السياسية الخارجية المصرية وتوجهاتها حيال بعض الأطراف والقضايا الإقليمية منذ عام ٢٠١١، وتقييم ما إذا كان هناك تغيير حقيقي وملموس واقعياً للسياسة الخارجية المصرية والدور الإقليمي المصري، أو إنها ما زالت على حالها إبان فترة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، أم تراجعت حتى عن المستوى المذكور.

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث على المنهج المقارن في تحليله للسياسية الخارجية المصرية في فترة الدراسة، وذلك عن طريق استعراض ملامح وتوجهات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، ومقارنتها بالسياسة الخارجية والتوجهات المصرية في فترة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك من أجل ملاحظة ما إذا كان هناك تغيير وتحول حقيقي في التوجهات الخارجية والدور الإقليمي المصري من عدمه.

المطلب الأول- السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك

يقصد بالسياسة الخارجية "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[٢]، والواقع أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية، وإنما قضية عملية ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي، فصانع السياسة

الخارجية مطالب بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية والسياسة العامة للدولة. وتعتبر الدبلوماسية من أهم أدوات السياسة الخارجية للدولة، حيث أن تحقيق السياسة الخارجية يتطلب استعمال مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق أهدافها، ذلك لأنه بدون وجود تلك الموارد يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ما لم يوكل تحقيق الأهداف إلى فاعل دولي أخر، وحتى في هذه الحالة، فإن توكيل فاعل دولي أخر لتحقيق أهداف الدولة يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع الأخير على تحمل عبء تحقيق الأهداف[٣].

والدبلوماسية هي المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية، وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج، وتنظيم تعاملاتهم مع الأجانب.

وتعتمد الدبلوماسية على توظيف مجموعة من القنوات، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي[٤] . ويقيس البعض عنصر القدرة الدبلوماسية من خلال عنصرين رئيسيين هما:

١- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (التمثيل الخارجي).

٢- حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي).

ولكن يؤخذ على هذا القياس لعنصر القدرة الدبلوماسية هو أنه يقتصر على الجانب الكمي فقط، في حين أن القياس الكيفي أهم بكثير من الكمي، فدولة مثل إسرائيل أقل بكثير من مصر من حيث القدرة الدبلوماسية إذا ما أخذنا بالقياس الكمي، ولكنها تتبنى دبلوماسية نشطة جداً على المستوى الدولي،استطاعت من خلالها أن تحقق مصالحها، بغض النظر عن عوامل أخرى مساندة، فالعبرة هنا ليست بالكم ولكن بالكيف.

غير أن الدبلوماسية المصرية وعلى الرغم من عراقتها وخبراتها الطويلة المشهود لها في كثير من قضايا السياسة الخارجية، إلا أنها تعاني من الضعف في عدد من العناصر الرئيسية[٥]:

١- <u>غياب المؤسسية في صنع السياسة الخارجية:</u>

وفقاً لنص المادة(٣٨) من الدستور المصري فإن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها[٦]. وإذا ما

أخذنا في الاعتبار أن رئيس الجمهورية هو من بيده تعيين الوزراء وعزلهم، ومع ضعف الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة تصبح السياسة الخارجية في واقع الأمر من صنع الرئيس –ذو الخلفية العسكرية منذ عام ١٩٥٢– ومسؤولية التنفيذ تقوم بها وزارة الخارجية من خلال أدواتها الدبلوماسية، وهو ما جعل السياسة الخارجية المصرية تفتقد إلى المؤسسية، وترتبط بتصورات الرئيس ورؤيته الذاتية لدور الدولة، بما جعلها تختلف من فترة حكم رئيس لأخر، مما أفقدها الثبات والاستقرار والتخطيط الإستراتيجي على المدى الطويل الذي يميز السياسات الخارجية للدول الكبرى.

٢– تهميش دور وزارة الخارجية المصرية في تنفيذ السياسة الخارجية المصرية:

بدا منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين اتجاه واضح لتهميش دور وزارة الخارجية المصرية وأداتها الدبلوماسية لصالح الأجهزة الأمنية وتحديداً جهاز المخابرات العامة، الذي أصبح يشرف على أهم ملفات السياسة الخارجية المصرية (العراق، فلسطين، سوريا، السودان وليبيا)، وهو ما يتضح من الدور الكبير – غير المسبوقة– الذي يلعبه رئيس جهاز المخابرات العامة في ملف القضية الفلسطينية وملف قضيتي دارفور وجنوب السودان، بعد أن كانا حكراً طبيعياً على وزارة الخارجية.

٣– أنها دبلوماسية تابعة:

حاولت الدبلوماسية المصرية خلال الحقبة الناصرية أن تتجنب الانحياز لأي من المعسكرين المتصارعين (الغربي والشرقي) من خلال تبنيها سياسة عدم الانحياز الإيجابي، إلا أن الموقف العدائي لها من جانب المعسكر الغربي، دفعها للتقارب مع المعسكر الشرقي الذي وجدت فيه الداعم لقضاياها، وفرض عليها ذلك توتر في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قطع هذه العلاقات بعد هزيمة ١٩٦٧. ومع تولي السادات الحكم، وتوجهه نحو إعادة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، تصور أن ذلك يفرض عليه طرد الخبراء السوفييت وتشويه العلاقات المصرية مع المعسكر الاشتراكي، وحتى مع تولي الرئيس السابق مبارك الحكم ومحاولاته إتباع سياسة دولية متوازنة، إلا انه سرعان ما مال الثقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية. صحيح أن الولايات المتحدة أصبحت من مكونات جميع قرارات السياسة الخارجية في العالم كله، إلا أنها بالنسبة لمصر أصبحت المكون الرئيسي، هذه التبعية في التحرك

تفقد الدبلوماسية المصرية كثيراً من قدرتها على المناورة، التي هي أساس العمل الدبلوماسي.

٤- إهمال الجانب الشعبي عند التحرك على الساحة الدولية[٧]:

تنظر الدبلوماسية المصرية إلى التعامل الدولي على انه فقط علاقات رسمية بين حكومات، في حين أن القوى الداخلية في كثير من دول العالم، ولا سيما دول العالم المتقدم تلعب دوراً مهما في صنع القرار الخارجي، ويمكن أن يؤدي الاتصال بهذه القوى إلى نتائج أكثر فاعلية من التعامل مع القوى الرسمية، والنموذج الإسرائيلي في هذا الصدد في تعامله داخل المجتمع الأمريكي خير دليل على ذلك، وهو ما صار يطلق عليه الدبلوماسية الشعبية، والمقصود بها؛ (التواصل مع الشارع العربي من خلال الانفتاح على نخبه المثقفة وأحزابه الديمقراطية وتياراته الليبرالية).

٥- دبلوماسية جامدة لا تأخذ زمام المبادرة:

وهذا يعود إلى جميع العوامل السابقة، فهي دبلوماسية رد فعل غالباً، لا تستغل قدراتها وإمكانياتها ورصيد مصر الإقليمي والدولي في الأخذ بزمام المبادرة، سواء الفردية أو مبادرة من خلال الدبلوماسية الجماعية على المستوى العربي -كما حدث في حقبة الخمسينات وحتى منتصف السبعينات- وهو ما تجلى في عجز مصر أن تتحرك لحشد المجتمع الدولي والعربي لرفض العدوان على العراق عام ٢٠٠٣، وتأخر موقفها من العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦ حتى الإعلان عن الموقف السعودي، ولجوئها لتركيا للتدخل في أزمة العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨، وهو ما جعلها تبدو أضعف بكثير مما كانت عليه قبل ذلك.

مما تقدم يتضح لنا الضعف الذي أصاب السياسة الخارجية المصرية إقليمياً ودولياً، وغلبة الدور الذي يلعبه رئيس الدولة وتأثيره في السياسات العامة للدولة، بحيث أصبحت السياسة الخارجية المصرية كما ذكرنا، تتسم بعدم الثبات والتغيير حسب رؤية كل رئيس وحسب أولوياته ونظرته الإستراتيجية، مما اثر بدوره على عملية صنع السياسات العامة في مصر، لعدة أسباب أهما[٨]:

أ- غلبة السلطة التنفيذية على التشريعية مع تركيز قدر كبير من السلطات في يد رئيس الجمهورية، وفقاً للدستور كما ذكرنا.

ب- محدودية الدور الذي يلعبه البرلمان.

جـ- هامشية الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني- محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير:

في حقيقة الأمر إن أغلب محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير تمتد بجذورها إلى فترة ما قبل الثورة، بالإضافة إلى ما فرضته الأوضاع التي تعيشها البلاد منذ قيام الثورة من تحديات جديدة على السياسة الخارجية المصرية، من جراء الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها البلد، وأيضاً تأثير هذه التحديات على جميع الحكومات والأنظمة السياسية التي تولت السلطة في مصر بعد الثورة، وإن كان بدرجاتٍ مختلفةٍ من نظام لآخر، بمعنى؛ ما آثر على عملية صنع قرار السياسة الخارجية من عوامل، أختلف من حيث درجة التأثير في كل مرحلة من المراحل السياسية التي مرت بها البلد(المجلس العسكري، محمد مرسي، السيسي). ومن أهم هذه المحددات:

١- الظرف الاستثنائي الذي تمر به مصر منذ قيام ثور ٢٥ يناير، وحالة الفوضى السياسية والمجتمعية والأمنية والاقتصادية السائدة في البلد (والتي تعتبر حالة طبيعية تحدث في أي بلد يمر في حالة ثورة، نتيجة التراكمات المجتمعية والسياسية التي أدت إلى اندلاع الثورة بالأساس)، وهو ما يعتبر بحد ذاته من أهم محددات السياسة الخارجية للبلد، فالسياسة الخارجية للبلد ما هي إلا ترجمة للواقع الداخلي، وحالة استقرار النظام السياسي الحاكم فيه. فعلى سبيل المثال؛ كيف لبلد يعاني من حالة عدم الاستقرار وضغوط داخلية قوية أن يقوم بسياسة خارجية فعالة في محيطه الخارجي، ففي طبيعة الحال سوف يتم تركيز جل اهتمام النظام السياسي الحاكم على الأوضاع الداخلية للبلد بالدرجة الأولى، مما يؤثر بطبيعة الحال على فاعلية الدولة في مجال سياستها الخارجية.

٢- الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، في ظل تراجع إيرادات قطاع السياحة والاستثمار، والصعوبات التي تواجهها البورصة المصرية، والاضطرابات التي تجتاح قطاعات إنتاجية عديدة، مما يجعل من خدمة السياسة الخارجية للاقتصاد الوطني ضرورة ملحة، ويجعل من المصالح الاقتصادية وتنشيط

السياحة أولوية للسياسة الخارجية المصرية خلال هذه المرحلة والمراحل المقبلة[٩].

٣- عدم الاستقرار السياسي الذي تموج به البلاد في إعقاب الثورة، والذي ستستمر تداعياته لفترة ليست بالقصيرة، حتى تتضح معالم النظام السياسي الجديد، وتوجهات القيادة السياسية التي ستتولى مقاليد الأمور في البلاد في مجال السياسة الخارجية [١٠].

٤- التحديات الأمنية، والمتمثلة بتنامي ظاهرة الإرهاب في بعض الدول العربية ومنها مصر، الأمر الذي فرض على الأمن القومي المصري تحديات غير مسبوقة، مثل تواجد الجماعات المسلحة في سيناء، مع وجود خلايا نائمة لهذه الجماعات في العمق المصري، واستمرار عمليات تهريب السلاح والمخدرات إلى مصر[١١]. وفي حقيقة الأمر، يعتبر التحدي الأمني من أكثر المحددات والعوامل تأثيراً في صنع السياسة الخارجية المصرية، وإدارة الدولة المصرية بشكلٍ عام، وبالأخص في المرحلة الحالية (فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي) ، نظراً لتأثيره السلبي المباشر في الحالة الاقتصادية (المتردية بالأساس) للبلد، والتي تعتبر من أكثر القيود التي ممكن أن تؤثر على صانع السياسة الخارجية، حيث تؤثر الحاجة الاقتصادية على الحرية والحيادية في اتخاذ القرار، وتحديد المواقف في مواجهة الأزمات التي تكون الدولة طرفاً فيها.

المطلب الثالث- توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

يمكن تناول التوجهات الخارجية المصرية في المجالين الدولي والإقليمي، وفي عهدي الرئيسين (محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي)، فضلاً عن فترة حكم المجلس العسكري، ومقارنة التوجهات السياسية الخارجية لكلا الرئيسين مع بعضهما، ومن ثم مقارنة توجهات الاثنين بتوجهات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، وكما يلي:

أولاً- دولياً:

في هذا الإطار سيتم تناول السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فبالنسبة للسياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة فقد تميزت بعدم

الاختلاف عن النهج السابق للسياسة الخارجية المصرية تجاهها أثناء فترة حكم نظام مبارك، حيث أن العلاقات الأمريكية – المصرية لها خصوصية كبيرة، وان إعادة النظر في هذه العلاقة ليست بالأمر السهل بطبيعة الحال وذلك لعدة أسباب، أهمها[١٢]:

١- المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لمصر، حيث أصبحت مصر منذ عام ١٩٧٩ ثاني أكبر مستقبل للمساعدات الأمريكية بعد إسرائيل، والتي تصل إلى أكثر من ٢ مليار دولار سنوياً في المجالات الاقتصادية والعسكرية. الأمر الذي أدى إلى زيادة التدخل الأمريكي في الشؤون الاقتصادية المصرية.

٢- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري بالنسبة لمصر، بينما تعتبر مصر الشريك رقم ٥٤ بالنسبة للولايات المتحدة على مستوى التجارة، وتعد مصر أكبر سوق للقمح الأمريكي ومستورد مميز لعدة سلع زراعية أخرى، والعديد من معدات الأخرى، وتمثل الولايات المتحدة ثاني أكبر مستثمر أجنبي في مصر في مجالات النفط والغاز وغيرها.

٣- العلاقات الأمريكية الوثيقة مع الجيش المصري، والذي يعطي الفرصة للولايات المتحدة لما هو أكثر من إبداء الرأي في التحول الذي تشهده مصر وبأكثر مما يريد الشعب المصري أن يعطيها[١٣]. حيث أن المساعدات العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤسسة العسكرية المصرية تصل إلى حوالي نصف المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر بشكل عام، وتنقسم المساعدات الأمريكية للجيش المصري إلى ثلاث أقسام رئيسية هي، التجديد، تطوير المعدات الموجودة بالفعل بالإضافة إلى المتابعة وعقود الصيانة.

وتبعاً لتلك الأسباب التي ذكرت وغيرها من الأسباب، والحالة الاقتصادية المرتبكة التي تمر بها مصر، نجد أنه من الطبيعي الثبات وعدم التغيير الحقيقي في توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة. على الرغم من أن هناك بعض المؤشرات والتصريحات التي روجت لبعض المسئولين المصريين منذ ثورة ٢٥ يناير، تدل على أن الرؤية المصرية المستقبلية لعلاقتها مع محيطها الإقليمي والدولي ومنها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها ستقوم انطلاقاً من المكانة والاحترام الذين حظيت بهما مصر على المستوين الإقليمي والدولي

بعد ثورة ٢٥ يناير، وإن العلاقات مع الولايات المتحدة بصفة خاصة ستكون علاقة أكثر صحية وليست علاقة تبعية مطلقة كما كانت عليه في ظل النظام السابق[١٤]. ولكن على أرض الواقع، وحتى في الفترة الحالية ورغم ما روج من اضطراب العلاقات الأمريكية-المصرية بعد أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣، بسبب الموقف الأمريكي من الأحداث التي شهدها البلد، فإن العلاقات بين البلدين عادت إلى طبيعتها، بل واستمر التعاون الأمني والإستراتيجي بين البلدين، وتم رفع الحظر عن المعونة الأمريكية المقدمة إلى مصر في مارس ٢٠١٥[١٥]، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد علقت المساعدات المقدمة إلى مصر بعد أحداث ٣٠ يونيو، احتجاجاً على أعمال العنف التي حدثت في مصر.

أما فيما يتعلق بالتوجهات المصرية إزاء روسيا، فإنها ممكن أن توصف إبان فترة حكم الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي بالتباعد وعدم التقارب أو (الخصومة) ، نظراً للموقف الروسي المعارض للأحزاب الإسلامية، وعدم التوافق مع جماعة الأخوان المسلمين والتي يصنفها بأنها جماعة (إرهابية)[١٦]، على عكس فترة الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. حيث وضعت الحكومة المصرية مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، كأساس في تحديد شكل العلاقات والتوجهات السياسية المصرية بعد ٣٠ يونيو[١٧]، ومن جانبٍ أخر؛ كان التوجه المصري في التقارب مع روسيا مبنياً بالأساس على مبدأ تنويع البدائل، وعدم الاعتماد على جهة دولية واحدة تحديداً (الولايات المتحدة الأمريكية)، بالأخص بعد الركود (الشكلي) في العلاقات بين البلدين، على إثر أحداث ٣٠ يونيو وما تبعها، نتيجة احتجاج الولايات المتحدة على طرق تعامل قوات الأمن المصرية مع المتظاهرين، ونددت بحالات العنف والتضييق بحق المدنيين، الأمر الذي حث الحكومة المصرية إلى التوجه نحو تنمية العلاقات مع الجانب الروسي (الذي رحب بدوره بالثورة المصرية) وعدّها انتصاراً لرغبة الشعب المصري، ويشير معدل تبادل الزيارات واللقاءات الرسمية على مستوى القمة بين الجانبين المصري والروسي، وحجم تبادل الوفود الرسمية، إلى مدى حرص كلا البلدين على تنمية وتطوير العلاقات بينهما، الأمر الذي أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية والتجارية، كإنشاء محطة الطاقة النووية المصرية، وصوامع تخزين القمح، وصيانة بعض المصانع

القديمة والتي بناها الاتحاد السوفيتي سابقاً في مصر وغيرها، وقد تجاوزت قيمة العقود الموقعة بين البلدين ٣,٥ مليار دولار[١٨]، أما فيما يخص مجال التبادل التجاري بين البلدين فقد بلغ حجم الميزان التجاري بينهما عام ٢٠١٥ حوالي ٥,٥ مليار دولار[١٩]، متضمناً التبادل في مجالات السلع الزراعية بشكل واسع والسياحة والصناعة..الخ.

ثانياً- إقليمياً:

منذ قيام ثورة ٢٥ يناير أصبح لمصر إمكانية كبيرة في العودة لدورها الإقليمي المؤثر من جديد، وأصبح لديها هامش أكبر في مجال السياسة الخارجية، وأصبحت لديها قدرة أكبر على مراجعة سياستها الخارجية في مختلف الدوائر، مما جعلها في المراحل الأولى بعد الثورة أكثر استجابة للإرادة الشعبية وأكثر مراعاة للمصالح العربية والإسلامية[٢٠].

وتبعاً لذلك، فإن التغير الحقيقي الذي يمكن لمسه في بعض توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير كان في محيطها الإقليمي.

١_ التفاعل مع القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل:

منذ توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وخروج مصر رسمياً من دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي، بدأ الدور المصري في القضية الفلسطينية بالتراجع بعد أن كانت مصر الدولة الأولى في خط المواجهة مع الكيان الصهيوني، والراعي الأكبر للقضية الفلسطينية سواءاً كان ذلك في فترة العهد الملكي، وبشكل أكبر إبان فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، تبعاً لإدراكه الشخصي لأهمية القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر ليس فقط لأنها قضية عربية وإسلامية وإنسانية بالأساس، ولكن أيضاً لما تمثله من أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي المصري، حيث أن الدفاع عن مصر يبدأ من فلسطين وأنها تمثل المجال الحيوي الأهم بالنسبة لمصر، فحسب رؤية عبد الناصر.

واستمر هذا التراجع في الدور المصري بل وتزايد بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، حيث اقتصر الاهتمام المصري بالتفاعل مع القضية الفلسطينية، بالتعامل مع حركة (فتح) دون غيرها من الحركات الفلسطينية،

وأصبح السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية تسير في مجال، استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية والضغط على الفلسطينيين لتحقيق التسوية السياسية للصراع، دون الضغط على إسرائيل أو حتى إدانة التجاوزات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

لكن بعد ثورة ٢٥ يناير ظهر تحول إيجابي كبير في التوجه المصري إزاء القضية الفلسطينية، بحيث يمكن القول أن الدور الأكبر للسياسة الخارجية المصرية بعد الثورة تمثل في التعامل مع الملف الفلسطيني، حيث بدا التحول الواضح في التعامل مع هذا الملف، فقد أسهمت السياسة المصرية بإنجازات كبيرة في الملف الفلسطيني بعد ثورة ٢٥ يناير، أهمها:

أ_ تمثل التحول الأكبر في التفاعل مع القضية الفلسطينية في التحول من الضغط علي الفلسطينيين لتحقيق التسوية إلي دعم مطالبهم في التسوية العادلة، وكذلك الانتقال من تأييد فتح والخصومة مع حماس إلى الوقوف على مسافة واحدة من الأطراف الفلسطينية كافة، إلي جانب العدول عن سياسة منح إسرائيل معاملة تفضيلية، وتأكيد علاقات ثنائية معها، تقوم على المصالح المشتركة التي لا تهدد الأمن القومي المصري، ولا تتعارض مع سياسة مصر الخارجية تجاه القضايا العربية[٢١].

ب_ إتمام عملية المصالحة بين حركتي فتح وحماس في ٤ مايو ٢٠١١ بوساطة مصرية، لإعادة اللحمة السياسية والجغرافية بين الاثنين، ، بما يقدمه من نموذج واضح لما يمكن أن يكون عليه الدور الإقليمي لمصر، لا سيما إذا ما استقرت أوضاعها الأمنية، وتحسنت ظروفها الاقتصادية[٢٢].

جـ_ قررت مصر فتح معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة بشكل دائم ابتداءً من يوم ٢٨ مايو ٢٠١١، أمام الرجال فوق سن الأربعين والنساء والأطفال، وترجع أهمية هذا الإجراء إلى ما يؤدي إليه فتح المعبر من انتعاشه اقتصادية لقطاع غزة والذي يعتبر معبرها الوحيد نحو العالم الخارجي، وقد انتقدت إسرائيل من جانبها هذا القرار وعبرت عن خشيتها من أن يؤدي فتح المعبر إلى تهريب الأسلحة وتكديسها لصالح حركة حماس[٢٣].

د_ تمكنت المخابرات المصرية من إنجاح إتمام صفقة تبادل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بـ ١٠٢٧ أسير فلسطيني، وقد لاقت هذه الصفقة ترحيباً واسعاً من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني[٢٤].

هـ_ إعلان مصر على لسان وزير خارجيتها في المؤتمر الوزاري السادس عشر لحركة عدم الانحياز بجزيرة بالي الإندونيسية، تأييد حق الشعب الفلسطيني الأصيل في إقامة دولته المستقلة علي حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وقيامها بالدعوة إلي حشد التأييد للاعتراف بالدولة الفلسطينية التي تحظى حتى الآن باعتراف ١٢٩ دولة علي مستوى عام[٢٥].

وتبعاً لذلك، فإن الدور الأبرز للسياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير كان في مجال القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل، وحسب وجهة نظر الباحث فإن السبب لا يعود فقط للأداء المصري رغم عدم إنكار الدور الكبير الذي ساهمت به السياسة الخارجية المصرية في هذا المجال، ولكن أيضاً كان هذا الأداء السياسي مصحوباً بعدة عوامل أسهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتائج، أهمها: على الجانب المصري؛ جاء الرأي العام الشعبي (المحدد الأكبر للسياسة الخارجية المصرية في تلك المرحلة) مؤيداً ومسانداً للموقف الحكومي، مما أسهم بدوره بشكل كبير في إنجاح السياسة المصرية في هذا المجال، أما على الجانب الفلسطيني فقد كان هناك في حينها، رغبة كبيرة من قبل طرفي المعادلة الفلسطينية (فتح وحماس) في تحقيق المصالحة بينهما، حيث أن الخلاف القائم بين الطرفين منذ عام ٢٠٠٦، أدى إلى تبديد الجهد الفلسطيني الداخلي في مواجهة إسرائيل، وأيضاً جاء بآثار سلبية كبيرة على القضية، وساهم في تهميشها إلى حدٍ كبير، أما بالنسبة لإسرائيل؛ فإن الثورة المصرية لم تأت على هواها إلى حدٍ كبير، نتيجة العلاقة الوطيدة بنظام الرئيس مبارك، وما يمثله لها من قيمة حقيقة، حيث وصف الجنرال بنيامين الياعوز في أيام الثورة بأن نظام مبارك كان كنز إستراتيجي، وكتب عاموس هرئيل(هارتس ٢٠١١\١\١٢) "إن انهيار نظام مبارك سيكون له تأثير بالغ السلبية على وضع إسرائيل"[٢٦]، وتبعاً لذلك فإنه من الطبيعي أن تعيد إسرائيل النظر في طبيعة العلاقات مع مصر، وإظهار نوع من التفاهم وعدم التصعيد في سياستها المختلفة، ومن ذلك تسهيل عملية تبادل الأسرى

الفلسطينيين بالجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وصفقة تبادل المعتقلين المصريين، وأيضاً عدم التصعيد في مسألة اقتحام مقر السفارة الإسرائيلية في القاهرة عام ٢٠١٢، وإبداء بعض الليونة في التعامل مع القضية، حيث إنه ليس من مصلحة إسرائيل بكل الأحوال تشنج العلاقات مع مصر، وبالتالي؛ فإنه من الطبيعي أن تقوم إسرائيل من جانبها بإبداء مرونة واضحة في التعامل مع النظام المصري الجديد.

وقد استمر التعاطي الإيجابي مع تطورات القضية الفلسطينية من قبل الجانب المصري في فترة حكم الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، وخير مثال على ذلك؛ إنه عندما حدث عدوان إسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر ٢٠١٢، بادر الرئيس مرسي إلى إرسال رئيس الوزراء المصري آنذاك هشام قنديل، إلى قطاع غزة في اليوم الثاني لبدء العدوان الإسرائيلي، ليعلن التضامن المصري الرسمي والشعبي مع الشعب الفلسطيني[٢٧]. أما في مرحلة الرئيس عبد الفتاح السيسي، فإن التوجه السياسي المصري في التعامل مع القضية الفلسطيني جاء على النقيض مما سبق تماماً، حيث عملت الحكومة المصرية على حصر التعامل مع حركة (فتح)، في التعاطي مع تطورات القضية الفلسطينية، بعد توتر العلاقات مع حركة (حماس)، بسبب موقف الحركة من نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي، ومساندتها لجماعة الأخوان المسلمين باعتبارها (أي حماس) امتداداً أيديولوجياً وفكرياً للحركة، وبالتالي؛ عملت الحكومة المصرية على تصنيف حركة حماس كمنظمة (إرهابية)، وأصدر القضاء المصري حكماً قضائياً في هذه المسألة، ومن ثم تم تمييزه ونقضه[٢٨]. وتبعاً لذلك، يمكن القول بأن السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة، استمرت في نفس السياق القديم إبان فترة حكم مبارك، إن لم نقل أكثر تشدداً من الناحية الأمنية، بسبب الموقف من حركة حماس، والرفض المصري الرسمي في التعامل مع الحركة، الأمر الذي انعكس على السياسة المصرية تجاه قطاع غزة الفلسطيني المحكوم من قبل حركة حماس بشكلٍ عام.

٢- <u>العلاقة مع إيران:</u>

تمثل كل من مصر وإيران دولتين محوريتين في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لاعتبارات عديدة أولها؛ حجم الدولتين ديموجرافياً واقتصادياً، وثانيها؛ موقع كل منهما

في خريطة العالمين القديم والجديد على حد سواء، وتشابك هذا الموقع مع مصالح القوى الكبرى والعالمية، وأخيراً دور كل منهما في التاريخ الحضاري والإنساني للمنطقة والعالم بشكل عام. غير أن هذه العوامل وغيرها لم تمنع من حدوث الاختلاف بين البلدين لعدة أسباب، حيث أثرت الإشكاليات الخليجية في العلاقات المصرية–الإيرانية نظراً لمكانة وأهمية هذه المنطقة بالنسبة للبلدين وإستراتيجيتهما الوطنية، وأيضاً مثلت القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي أحدى أهم قضايا الخلاف بين البلدين، الذي وصل إلى ذروته بزيارة السادات لإسرائيل وتوقيع معاهدات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩[٢٩]، وأيضاً مثل مستوى القيادة في البلدين والأيدلوجية المتبنى من قبل النظام الحاكم والحليف الدولي، بالإضافة إلى أن رؤيا كل من الدولتين وسياستهما، أصبحت تتقاطع وتتصادم في الكثير من القضايا الإقليمية الرئيسية التي ثارت مؤخراً، كالعلاقات الإيرانية – الخليجية، وأسلوب التعامل مع القضية الفلسطينية، وباقي ملفات الصراع العربي – الإسرائيلي، حتى وصلت العلاقات بين البلدين إلى مراحل متأزمة. واستمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام ١٩٨١، ممثلة بمكاتب متبادلة لرعاية شؤون المصالح في البلدين.

لكن بعد ثورة ٢٥ يناير برزت في القاهرة بوادر حديث عن التحول عن حالة العداء التي كانت قائمة بين البلدين، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، حيث أكدت الخارجية المصرية على لسان المتحدثة الرسمية باسمها السفيرة منحة ياخوم أن القاهرة أعلنت بعد ٢٥ يناير، أنها ستفتح صفحة جديدة مع دول العالم جميعها، كما أكدت وجود رغبة مصرية في علاقات طبيعية مع إيران، وإن هناك اتصالات دبلوماسية بين العاصمتين وقالت ياخوم:"نحن مستعدون لأن تكون هناك رؤية مختلفة لإيران، على أساس أنها ليست عدواً"، مشيرة إلى أن "نظام مبارك كان ينظر إليها على أنها عدو، بينما نحن لا نرى أنها كذلك". لكن التحول في السياسة الخارجية المصرية تجاه إيران لا يزال مقيداً من قبل الجانب المصري بأن لا يكون على حساب العلاقات المصرية مع دول الخليج العربية، وأيضاً مشروط برفض تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية. ومن جانبها أعربت إيران على لسان وزير خارجيتها عن استعدادها لإرسال

سفيرها إلى القاهرة، وأكد أن بلاده ترغب في إقامة علاقات قوية مع مصر[٣٠]. ومع تولي الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي للحكم في مصر، شهدت العلاقات المصرية-الإيرانية حالة من التفاعل الإيجابي بين البلدين، سواء من حيث تبادل الزيارات على مستوى الرؤساء أو الوفود الرسمية بين البلدين، والحديث عن رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى مستوى السفراء، وتسيير الرحلات المدنية والسياحية بينهما، وغيرها من التفاعلات التي تدل على وجود تقارب في العلاقات بين البلدين مختلف عن سابقه. وفي المقابل؛ فقد استمرت حالة القطيعة وعدم الانفتاح على إيران مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر[٣١]، بسبب توتر العلاقات الخليجية الإيرانية بشكلٍ غير مسبوق، مقابل التقارب المصري الخليجي والرغبة المصرية في تنمية العلاقات مع دول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت.

وعلى الرغم من هذه الرغبة المصرية في إعادة العلاقات السياسية مع إيران، إلا أنه في حقيقة الأمر توجد هناك العديد من العوامل التي لا تزال تشكل عائقاً أمام توثيق العلاقات المصرية – الإيرانية، أهمها[٣٢]:

أ- استمرار النظرة الأمنية المتبادلة بين البلدين، والتي تسيطر على نظرة بعض المسئولين في الجانبين، وكرس هذه النقطة ظهور قضية التجسس المتهم فيها الدبلوماسي الإيراني محمد قاسم الحسيني، الذي أوقفته السلطات المصرية أثناء فترة الثورة، والذي أدى إلى إعادة النظرة الأمنية للعلاقات بين البلدين.

ب- يعد استمرار السياسات الأمريكية الضاغطة على مصر من وجهة النظر الإيرانية سبباً مباشراً في إعاقة عودة العلاقات المصرية – الإيرانية.

جـ- العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، والتي وصل التوتر فيها إلى درجة غير مسبوقة، حيث دفعت الأحداث الأخيرة في البحرين دول مجلس التعاون الخليجي عن التخلي عن سياستها المتبعة تجاه إيران والقائمة على احتوائها اقتصادياً وأمنياً، بل والتلميح عن إمكانية الدخول في مواجهة معها إذا اقتضى الأمر[٣٣]، وهو ما حدث فعلاً بسبب تطورات الأوضاع على الساحة اليمنية، والدخول الخليجي المباشر في مواجهة ميليشيات (الحوثي) الذراع الإيراني

في اليمن، فضلاً عن التناقض والخلاف بسبب التدخلات الإيرانية في (سوريا والعراق). وهو ما يمثل بدوره عائقاً مهماً أمام عودة العلاقات المصرية – الإيرانية وتقدمها، تبعاً للعلاقات الإستراتيجية والاقتصادية المتينة، التي تربط بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعتبر مصر أن أمن منطقة الخليج واستقرارها هو جزء من الأمن القومي المصري واستقراره.

وبالتالي؛ يمكن القول بأن السياسة الخارجية المصرية تجاه إيران بعد ثورة ٢٥ يناير، شهدت نوعاً من التحول الإيجابي (ولو على مستوى التصريحات) لتطوير العلاقات بين البلدين في المراحل الأولى بعد الثورة، رغم وجود العديد من العوائق التي تمنع عودة العلاقات السياسية بين البلدين بشكل كامل.

٣- <u>إعادة النظر في العلاقات المصرية – الأفريقية:</u>

إن ارتباط مصر بأفريقيا هو ارتباط تكويني وأصيل، بحيث أنه يمثل أحد المكونات المحورية للشخصية المصرية، وقد كانت مصر أيام حكم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر قد أكدت على أهمية هذا الارتباط بالنسبة لمصر، من خلال جعل أفريقيا إحدى دوائر ثلاث مع العربية والإسلامية تحكم سياستها الخارجية، ولكن التوجه المصري أفريقياً سرعان ما عانى من تقلبات السياسة وتحولات الأيديولوجية على مدى العقود الأربعة الماضية، وبالأخص منذ حقبة التسعينيات من القرن العشرين، بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في أثيوبيا عام ١٩٩٥، والتي أدت إلى غياب الدور المصري في أفريقيا إلى درجة كبيرة.

إلا أنه بعد ثورة ٢٥ يناير ظهر توجه جديد في السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا، يسعى إلى فتح صفحة جديدة مع الدول الأفريقية، وبالأخص مع دول حوض النيل، نظراً للأهمية الحيوية التي يمثلها نهر النيل بالنسبة لمصر، باعتباره المصدر الوحيد للمياه العذبة، وإنه حسب الرؤية المصرية يجب أن يكون مصدراً للتعاون والتقارب، وتنمية شعوب ودول الحوض، فضلاً عن تلافي الآثار السلبية في العلاقات المصرية – الأفريقية، التي سببها الابتعاد المصري عن الدائرة الأفريقية أواخر فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك كما ذكرنا. وبدأت أولى علامات ودلالات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الأفريقية في قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم الفعلي

في مصر آنذاك، بإرسال عدة رسائل لرؤساء دول حوض النيل تعبر عن رغبة مصر في توثيق العلاقات مع هذه الدول، ووضع خريطة طريق لعلاقات أكثر شفافية وأكثر تعاوناً في ملف مياه النيل، ودعم المصالح المشتركة لكل دول الحوض العشر[٣٤]. وقد تأكد ذلك في الزيارات التي قام بها عدد من المسئولين المصريين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق (د.عصام شرف) لعدد من دول حوض النيل، ومشاركة وفد رفيع المستوى يتصدره رئيس الوزراء في القمة الأفريقية الثلاثية بين تجمعات الكوميسا والسادك والشرق الأفريقي في ١١ يونيو ٢٠١١ بجنوب أفريقيا، بالتوازي مع الزيارات التي قامت بها وفود الدبلوماسية الشعبية، إلى بعض الدول الأفريقية والتي أسفرت عن إعلان أثيوبيا إرجاء تصديقها على اتفاقية (عنتيبي) الإطارية، إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المصرية آنذاك، وتم التوصل إلى تفاهم لتشكيل لجنة من الخبراء للقيام بدراسة فنية لمشروع سد الألفية الأثيوبي على النيل الأزرق لتقييم أثاره المتوقعة على حصة مصر والسودان من مياه النيل[٣٥].

ويمكن تحديد بعض أهم مكونات التوجه المصري الجديد في الدائرة الأفريقية والتي أكدت على إحداث اختلاف كبير عن النظام القديم في العناصر الآتية[٣٦]:

أ- القيام بتغير أساسي في بنية الجهاز الدبلوماسي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير مباشرةً، بما يؤكد على محورية الدائرة الإفريقية وإعادة الاعتبار إليها مرة أخرى، وبصفة خاصة السودان بدولتيه باعتباره ظهيراً استراتيجياً لمصر، فقد تم استحداث منصبين جديدين أحدهما نائب وزير الخارجية للشؤون الإفريقية والآخر مساعد وزير الخارجية لشؤون السودان، ولعل ذلك يعيد إلى الأذهان اهتمام مصر الناصرية بالملف الإفريقي حيث جعلته تابعاً بشكل مباشر لرئاسة الجمهورية.

ب- اهتمام الحكومة المصرية الانتقالية برئاسة الدكتور عصام شرف بالتوجه نحو إفريقيا، ولعل هذا واضح من خلال الزيارات التي قام بها إلى أفريقيا.

جـ- إعادة الاعتبار للبعد الشعبي في الحركة المصرية الجديدة تجاه إفريقيا، وقد تمثل ذلك بزيارات الوفود الدبلوماسية الشعبية المصرية من مختلف التيارات والقوى السياسية المصرية، والتي قامت بجولة إفريقية شملت ثلاثا من أهم دول حوض النيل وهي أثيوبيا وأوغندا والسودان.

د- تبني خطاباً إعلامياً جديداً تجاه إفريقيا، بما يؤدي إلى تطوير وتعزيز الروابط المشتركة بين الشعب المصري والشعوب الإفريقية.

وتبعاً لذلك، فإن توجه السياسة الخارجية المصرية نحو أفريقيا شهد تحولاً إيجابياً كبيراً، مقارنةً بالتوجه الذي كان سائداً في ظل نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، الذي وصل الدور المصري في أفريقيا خلاله إلى أدنى مستوياته. فقد عكس الخطاب المصري بعد ثورة ٢٥ يناير اهتماماً واضحاً بالجوار الأفريقي، ولعل السمة البارزة لهذا التحول في الحركة المصرية إنه يعبر عن توافق شعبي ورسمي من أجل بناء رؤية إستراتيجية جديدة تجاه إفريقيا، عبر عنه توالي الزيارات الرسمية والشعبية لبعض الدول الأفريقية المهمة كما ذكرنا، والتي أسهمت في بناء مناخ سياسي أقل توتراً، وأكثر قابلية للتطور والانفتاح المتبادل، وأنهت مرحلة من الشك والغضب الأفريقي من المواقف والتحركات المصرية[٣٧].

وفي حقيقة الأمر فإن التوجه المصري في تنمية العلاقات المصرية – الأفريقية، تطابق خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي، والرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وذلك من خلال التزام السياسة الخارجية المصرية بالحضور الدائم والتواجد في كافة المحافل الأفريقية، والتأكيد الدائم على أهمية الدائرة الأفريقية ودورها الرئيس في الأمن القومي المصري، نظراً للترابط الوثيق بين الجانبين، الأمر الذي أدى إلى تبني خطاباً مصرياً رسمياً يتسم بالانفتاح تجاه دول القارة الأفريقية، خلافاً لفترة الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك[٣٨]. ولكن وعلى الرغم من الانفتاح المصري تجاه دول الجوار الأفريقية، لم تستطع السياسة الخارجية المصرية، من تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع في بعض القضايا المشتركة مع الجانب الأفريقي، والتي تمس الأمن القومي المصري، كقضية إنشاء (سد النهضة) الأثيوبي، وقضية الحدود المشتركة مع السودان.

الخلاصة:

من خلال استعراض التوجهات السياسية ومستوى أداء السياسة الخارجية المصرية سواء قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أو بعدها، نجد أن السياسة الخارجية المصرية تفتقر إلى (إستراتيجية واضحة) تعبر عن الرغبة في تحقيق أهداف معينة، وآليات عملية واضحة لتحقيق تلك الأهداف، فضلاً عن استمرار الدور المهيمن لمؤسسة الرئاسة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تأثر التوجهات المصرية الخارجية بتوجهات (الرئيس) وانطباعاته تجاه الدول الأخرى. ومن خلال ما تقدم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١_ في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مباشرةً، كانت العوامل الداخلية تلعب الدور الأكبر في تحديد توجهات السياسة الخارجية المصرية، وتحديداً تأثير الرأي العام والإعلام والصحافة والشارع المصري بشكلٍ عام، الأمر الذي ساهم في توجيه اهتمام السياسة الخارجية المصرية إلى الدائرة الإقليمية، وبالتحديد التفاعل المصري مع تطورات القضية الفلسطينية والتوجه صوب أفريقيا، عكس الحالة بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث أصبحت العوامل الخارجية تلعب الدور الأكبر في تحديد توجهات السياسة الخارجية المصرية، ويرجع أغلب الباحثين السبب في ذلك، إلى أن النظام المصري بعد ٣٠ يونيو، أصبح يركز على موضوع الدعم والتأييد الدولي لشرعية النظام السياسي القائم في مصر، نتيجة الاحتجاجات التي رافقت أحداث ٣٠ يونيو.

٢_ في فترة المجلس العسكري والرئيس الأسبق محمد مرسي، ورغم قصر الفترة نسبياً، وما تخللها من حالة عدم الاستقرار في العديد من المجالات، فإن السياسة الخارجية المصرية لم تشهد تغيراً حقيقياً على المستوى العالمي، مقابل دور ممكن أن يوصف بالنشط أو الفعال إلى حدٍ ما على المستوى الإقليمي، سواء ما يخص التفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية، والتوجه المصري نحو دول القارة الأفريقية، وعلى الرغم من المحددات والعوامل الكثيرة والمدة الزمنية القصيرة.

٣_ أما في الفترة الحالية (فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي)، فإن الأداء السياسي المصري يتصف بالضعف أو عدم الفاعلية، على الرغم من كثرة عدد الجولات الرئاسية والزيارات الرسمية المصرية على مستوى القمة، سواء أكانت على المستوى

الدولي، أو حتى في محيطها الإقليمي، بل الأكثر من ذلك، أصبح هناك غموض في إستراتيجية السياسة الخارجية المصرية، الأمر الذي أدى إلى جعل المواقف السياسية المصرية تدور في فلك المواقف السياسية لدول عربية أخرى. حيث أن قياس مستوى أداء السياسة الخارجية لأي دولة، يتم عن طريق قياس ما حققته من نتائج، وفقاً للأهداف المحددة من قبل، والتي تمثل تلبيةً للمصلحة الوطنية للدولة، وليس فقط وفقاً لعدد الجولات والزيارات الرئاسية.

٤_ وتبعاً لذلك، يمكن القول بأن السياسة الخارجية المصرية بعد ٢٥ يناير، لم تحقق التقدم المرجو، الذي كان متوقعاً لها، على الرغم من كل ما روج من استعادة مصر لدورها التاريخي، والمركز القيادي الإقليمي، بل على العكس من ذلك، فقد أصبحت السياسة المصرية على غير المألوف عنها، تدور في فلك دولاً عربيةً أخرى. فعلى سبيل المثال؛ لم نرى أي مبادرة مصرية أو مسعىً دبلوماسياً بخصوص أي من الأزمات والقضايا التي تمر بها المنطقة، بل أصبح الدور المصري دوراً تابعاً، إما مؤيداً أو معارضاً، وفقاً لسياسات دولاً أخرى، وحسب تناغمها مع المصلحة المصرية.

الهوامش

١. نورهان الشيخ،" السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة"، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية)، العدد ٧٩، السنة السابعة، يوليو ٢٠١١. ص ٥.

٢. محمد السيد سليم،" تحليل السياسة الخارجية"، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٩٨)، ص ٨٢.

٣. المصدر السابق، ص ٩١.

٤. نفس المصدر، ص ٩٢.

٥. محمود أحمد محمود،" أثر تداعيات أزمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الدولية والإقليمية على دور مصر الإقليمي"، رسالة ماجستير،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ١٣٤.

٦. نص المادة (٣٨) من الدستور المصري السابق لعام ١٩٧١.

٧. جميل مطر،" الدبلوماسية الشمولية"، في مجموعة باحثين،" الدبلوماسية العربية في عالم متغير"،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، أغسطس ٢٠٠٣)، ص ١٦٠.

٨. علي محمد محمود،" دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر"، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص ٣٠.

٩. نورهان الشيخ،" السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة"، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يوليو ٢٠١١. ص ١٠.

١٠. المصدر السابق، ص ٩.

١١. عزمي خليفة،" سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس السيسي"، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، حالة مصر، ٢٠١٥/٣/١٥.

http://www.rcssmideast.org/Article

١٢. إيمان جرير رمضان،" الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ص ١٤٧، ١٥٧.

١٣. وجهات نظر، العدد ١٤٥– فبراير ٢٠١١. ص ٦١.

١٤. حوار للسيد د. نبيل شلبي، السفير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية. الأهرام الرقمي، الثلاثاء ١١١١١.

١٥. "سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الإستراتيجية"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١٧ أغسطس آب ٢٠١٥، ص ٦.

١٦. باسم راشد، "قراءة في السياسة الخارجية المصرية تجاه روسيا والاتحاد الأوربي"، إضاءات مصر العربية، الأربعاء ٢٤ يونيو ٢٠١٥.

m http://www.maseralarabia.co

١٧. "المسارات المزدوجة: كيف تدير مصر علاقاتها الخارجية في عهد الرئيس السيسيس؟"، الأهرام الرقمي، ٢٠ يونيو ٢٠١٤، العدد ٤٦٥٨٢.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/298368.aspx

١٨. "سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الإستراتيجية"، مصدر سابق، ص٦.

١٩. باسم راشد، "قراءة في السياسة الخارجية المصرية تجاه روسيا والاتحاد الأوربي"، مصدر سابق.

٢٠. أبو بكر دسوقي،" عالم مختلف..الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات"، السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١. ص ٥٣.

٢١. محمد بيلي العليمي،" العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١. ص ٦٧.

٢٢. المصدر السابق، ص ٦٨.

٢٣. روسيا اليوم: بتاريخ ٢٠١١١١١١١.

٢٤. الشروق: السنة الثالثة ، العدد ٩٨٧، أكتوبر ٢٠١١.

٢٥. محمد بيلي العليمي، مصدر سابق، ص ٦٨.

٢٦. محمد خواجة،" أمريكيا، إسرائيل والحراك العربي"، شؤون الأوسط، صيف ٢٠١١. ص ٧٦.

٢٧. "السياسة الخارجية والإقليمية لمصر في عهد السيسي"، الواقع العربي، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation

٢٨. محمد محمود السيد،" قراءة في ملامح العلاقات المصرية العربية في عهد السيسي"، إضاءات مصر العربية، الاثنين ٢٢ يونيو ٢٠١٤.

http://www.maseralarabia.com

٢٩. عبد العليم محمد،" مصر وإيران والصراع العربي الإسرائيلي"، في: محمد السعيد إدريس (محرر)، "تطوير العلاقات المصرية الإيرانية"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)، ص ٢٠١.

٣٠. محمد برهومة،" التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦،أكتوبر ٢٠١١، ص ٦٩.

٣١. محمد محمود السيد،" قراءة في ملامح العلاقات المصرية العربية في عهد السيسي"، مصدر سابق.

٣٢. رانيا مكرم،" كيف تفكر طهران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر"، السياسة الدولية، العدد ١٥٨، يوليو ٢٠١١، ص ١٤٤.

٣٣. محمد عباس ناجي ،"الإنكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١. ص ٥٧.

٣٤. حسن أبو طالب،" الدبلوماسية الشعبية وإعادة الاعتبار للمكانة المصرية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١. ص ٥٧.

٣٥. محمد بيلي العليمي،" مصدر سابق. ص ٦٨.

٣٦. مركز الجزيرة للدراسات،" مصر الثورة والتوجه نحو أفريقيا".

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/

٣٧. حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص ٥٨.

٣٨. للإطلاع على تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع، أنظر:

"رئيس البرلمان الأفريقي: أكد أن مصر عائدة بقوة لأفريقيا"، اليوم السابع، الأربعاء ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦. وأيضاً، عصام عبد الشافي، "تقييم أولي: السياسة الخارجية المصرية للرئيس محمد مرسي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، الأربعاء ٩ مراس ٢٠١٦.

المراجع:

١_ نورهان الشيخ،" السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة"، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية)، العدد ٧٩، السنة السابعة، يوليو ٢٠١١.

٢_ محمد السيد سليم،" تحليل السياسة الخارجية"، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، ١٩٩٨).

٣_ محمود أحمد محمود،" أثر تداعيات أزمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الدولية والإقليمية على دور مصر الإقليمي"، رسالة ماجستير،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠).

٤_ نص المادة (٣٨) من الدستور المصري السابق لعام ١٩٧١.

٥_ جميل مطر،" الدبلوماسية الشمولية"، في مجموعة باحثين،" الدبلوماسية العربية في عالم متغير"،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، أغسطس ٢٠٠٣).

٦_ علي محمد محمود،" دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر"، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧).

٧_ نورهان الشيخ،" السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة"، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يوليو ٢٠١١.

٨_ عزمي خليفة،" سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس السيسي"، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، حالة مصر، ٢٠١٥/٣/١٥.

http://www.rcssmideast.org/Article

٩_ إيمان جرير رمضان،" الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩).

١٠_ وجهات نظر، العدد ١٤٥– فبراير ٢٠١١.

١١_ حوار للسيد د. نبيل شلبي، السفير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية. الأهرام الرقمي، الثلاثاء ١١١.١١

١٢_ "سياسة مصر الخارجية زمن السيسي وغياب المنظومة الإستراتيجية"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١٧ أغسطس آب ٢٠١٥.

١٣_ باسم راشد، "قراءة في السياسة الخارجية المصرية تجاه روسيا والاتحاد الأوربي"، إضاءات مصر العربية، الأربعاء ٢٤ يونيو ٢٠١٥.

http://www.maseralarabia.com

١٤_ "المسارات المزدوجة: كيف تدير مصر علاقاتها الخارجية في عهد الرئيس السيسيس؟"، الأهرام الرقمي، ٢٠ يونيو ٢٠١٤، العدد ٤٦٥٨٢.

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/298368.aspx

١٥_ أبو بكر دسوقي،" عالم مختلف..الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات"، السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١.

١٦_ محمد بيلي العليمي،" العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١.

١٧_ روسيا اليوم: بتاريخ ١١١١٢٠١١.

١٨_ الشروق: السنة الثالثة ، العدد ٩٨٧، أكتوبر ٢٠١١.

١٩_ محمد خواجة،" أمريكيا، إسرائيل والحراك العربي"، شؤون الأوسط، صيف ٢٠١١.

٢٠_ "السياسة الخارجية والإقليمية لمصر في عهد السيسي"، الواقع العربي، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation

٢١_ محمد محمود السيد،" قراءة في ملامح العلاقات المصرية العربية في عهد السيسي"، إضاءات مصر العربية، الاثنين ٢٢ يونيو ٢٠١٤.

http://www.maseralarabia.com

٢٢_ عبد العليم محمد،" مصر وإيران والصراع العربي الإسرائيلي"، في: محمد السعيد إدريس (محرر)، "تطوير العلاقات المصرية الإيرانية"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢).

٢٣_ محمد برهومة،" التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦،أكتوبر ٢٠١١.

٢٤_ رانيا مكرم،" كيف تفكر طهران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر"، السياسة الدولية، العدد ١٥٨، يوليو ٢٠١١.

٢٥_ محمد عباس ناجي ،"الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١.

٢٦_ حسن أبو طالب،" الدبلوماسية الشعبية وإعادة الاعتبار للمكانة المصرية"، السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١.

٢٧_ مركز الجزيرة للدراسات،" مصر الثورة والتوجه نحو أفريقيا".

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/

٢٨_ "رئيس البرلمان الأفريقي: أكد أن مصر عائدة بقوة لأفريقيا"، اليوم السابع، الأربعاء ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦.

٢٩_ عصام عبد الشافي، "تقييم أولي: السياسة الخارجية المصرية للرئيس محمد مرسي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، الأربعاء ٩ مراس ٢٠١٦.